تقرير حول الرقابة المالية

على بلدية قرطاج للسنة المالية 2017

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية قرطاج (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرّخ في 15 جوان 1919. وتبلغ مساحتها 640 هكتارا كما ناهز عدد سكانها 17.010 ساكنا [1] سنة 2017. وبلغ مجموع موارد البلدية لسنة 2017 ما قيمته 6.188 أ.د في ما بلغ مجموع نفقات البلدية لنفس الفترة 4.340 أ.د.

وحسب المؤشر المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالنسبة فإن مؤشر الاستقلالية المالية [2] (73,4%) تجاوز المعيار المرجعي (أكثر من 70%). أما مؤشر القدرة على الادخار [3] فكان دون المعيار المرجعي (أكثر من 20%) حيث لم يتجاوز نسبة 6% ومثلت كتلة الأجور68,3% من نفقات العنوان الأول وتجاوزت بذلك المعيار المرجعي المعتمد[4] (أقلّ من 55%).

وتولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة البيانات المسجّلة به ومصداقيّتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة الدائرة بتاريخ 24 جويلية 2018 فضلا عن استغلال كل من المعطيات المستقاة من الاستبيان الموجه للبلدية والمستخرجة من منظومة "أدب بلديات" وذلك فضلا عن الأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلّق ببقايا الاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس من مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية وذلك حسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانيات الجماعات المحلية.

كما أفضت المهمة الرقابية إلى ملاحظات أخرى تعلّقت بالموارد وبالتصرف في الأملاك العقارية الخاصة وبالنفقات وهي مجالات تتطلب مزيدا من الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها ومزيد التحكم في النفقات.

ويبرز الجدول الموالي ملخص الحساب المالي للبلدية لسنة 2017.

---

[1] حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 و"التقديرات السكانية المعدّة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

[2] (موارد العنوان الأوّل – المناب من المال المشترك) / موارد العنوان الأوّل.

[3] الادخار الخام (المقابيض المستعملة لتسديد مصاريف بالجزأين 3 و4 من العنوان الثاني)/ موارد العنوان الأوّل.

[4] كتلة الأجور/ نفقات العنوان الأوّل

ملخص الحساب المالي لسنة 2017		
العنوان الجزء	**الصنف**	**المبلغ بالدينار**
فائض الميزانية بعنوان سنة 2016		2 358 924
	المقابيض	
العنوان الأول		3 845 034
	المداخيل الجبائية الإعتيادية	1 382 968
	المعاليم على العقارات والأنشطة	1 932 465
	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	333 908
	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	168 643
	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	204 860
	بقايا إستخلاص المداخيل الجبائية الإعتيادية	*(1 256 908)*
	المداخيل غير الجبائية الإعتيادية	2 462 066
	مداخيل أملاك البلدية الإعتيادية	586 341
	المداخيل المالية الاعتيادية	2 003 621
	بقايا إستخلاص المداخيل غير الجبائية الإعتيادية	*(127 897)*
العنوان الثاني		2 342 974
	الموارد الخاصة للبلدية	1 231 978
	موارد الاقتراض	43 342
	الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	1 067 654
مقابيض خارج الميزانية		3 723 637
	النفقات	
العنوان الأول		3 703 014
	نفقات التصرف	3 620 267
	التأجير العمومي	2 528 436
	وسائل المصالح	807 288
	التدخّل العمومي	284 543
	نفقات التصرّف الطارئة وغير الموزّعة	0
	فوائد الدين	82 747
العنوان الثاني		636 541
	نفقات التنمية	332 042
	تسديد أصل الدين	0
	نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة	304 499
نفقات خارج الميزانية		3 641 376
الفائض	4 289 637	

I- الموارد المالية

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم الموارد من خلال إحكام استغلال الإمكانات المتاحة والتقليص من بقايا الاستخلاص. وشملت الأعمال الرقابية هيكلة الموارد وتعبئتها.

أ- موارد العنوان الأوّل

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 3.845.033,711 د تتأتى من المداخيل الجبائية الاعتيادية (1.382.967,960 د) ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية (2.462.065,751 د).

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة (48,85%) ومن إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (24,14%) ومن الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات (12,20%) ومن مداخيل جبائية اعتيادية أخرى (14,81%). ويبرز الجدول الموالي توزيعها:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المبلغ (د)	النسبة %
المعاليم على العقارات والأنشطة	675 556,943	48,85
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	333 907,549	24,14
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	168 643,468	12,20
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	204 860,000	14,81
المجمـوع	1 382 967,960	100

وتمثل مداخيل المعاليم على العقارات والأنشطة أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تستأثر بأكثر من 48,8% من المداخيل الجبائية الاعتيادية و18% من مداخيل العنوان الأوّل. وتتأتى هذه المداخيل أساسا من المعلوم على العقارات المبنية. ويبرز الجدول الموالي مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

المعاليم على العقارات والأنشطة	المقابيض المنجزة (د)	النسبة %
المعلوم على العقارات المبنية	278 057,666	41,16
المعلوم على الأراضي غير المبنية	18 778,878	2,78
معاليم أخرى (باعتبار المبالغ المتأتية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية)	378 720,399	56,06
المجمـوع	675 556,943	100

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 373.642,887 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية (335.091,675 د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (38.551,212 د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.180.101,587 د في موفّى 2016، ارتفعت في سنة 2017 المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 1.553.744,474 د لم يتمّ منها استخلاص سوى 296.836,544 د أي بنسبة لم تتجاوز 19 % من المعاليم الواجب استخلاصها بهذا العنوان. وبلغت نسبة استخلاص كلّ من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية تباعا 23% و6%.

كما بلغت معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 168.643,468 د أي بنسبة 12,2% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد ارتفعت في سنة 2017 إلى 2.462.065,751 د تتوزّع بين "مداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة" (458.444,342 د) و"المداخيل المالية الاعتيادية" (2.003.621,409 د) المتأتّية في حدود 1.022.462 د من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية أي بنسبة 51 %.

وبلغت في سنة 2017 مداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة 458.444,342 د من أصل 586.340,983 د مستوجبا بنفس العنوان أي بنسبة استخلاص بلغت 78%.

2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني كلاّ من الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة%
الموارد الخاصّة للبلديّة	1 231 977,638	52,6
موارد الاقتراض	43 342,197	1,8
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	1 067 653,871	45,6
جملة موارد العنوان الثاني	2 342 973,706	100,0

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أنّ البلدية تعتمد في تمويل استثماراتها أساسا على مواردها الخاصة والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة والتي مثلت حوالي 98 % من موارد العنوان الثاني.

ب-تعبئة الموارد

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بتقدير الموارد وبإعداد جداول التحصيل وتثقيلها وباستخلاص المعاليم وبالتصرف في الأملاك العقارية.

1-تقدير الموارد

لوحظ أنّه تمّ تجاوز التقديرات بعنوان مداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة والموارد الخاصّة للبلديّة والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة على التوالي بنسبة حوالي 47% و44% و879%. ولم تتوفّق البلدية في تحقيق التقديرات بعنوان المعاليم على العقارات والأنشطة ومعاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات والمداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى والمداخيل المالية الاعتيادية والموارد الخاصّة للبلديّة حيث بلغت نسبة الإنجاز بشأنها تباعا 82% و86% و 70% و77% . ويبرز الجدول الموالي ذلك:

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأوّل	4 594 560,915	3 845 033,711	84
المعاليم على العقارات والأنشطة	828000	675 556,943	82
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	366000	333 907,549	91
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	195 300,000	168 643,468	86
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	292 000,000	204 860,000	70
مداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة	311 600,000	458 444,342	147
المداخيل المالية الاعتيادية	2 601 660,915	2 003 621,409	77
مجموع موارد العنوان الثاني	1 009 570,189	2 342 973,706	232
الموارد الخاصّة للبلديّة	857 227,992	1 231 977,638	144
موارد الاقتراض	43 342,197	43 342,197	100
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	900570,189	1 067 653,871	979

ولئن تمّ تسجيل نسب إنجاز مرتفعة خلال سنة 2017 بالنسبة إلى المداخيل المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة (82%) تظل بقايا الاستخلاص بعنوان هذه المداخيل هامة والتي بلغت 1.256.907,930 د.

2- تعبئة الموارد البلدية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بتوظيف المعاليم وبإعداد جداول التحصيل وتثقيلها وباستخلاصها.

2-1-توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

لم تسع بلدية قرطاج إلى تفعيل الآليات المتاحة لها بمقتضى أحكام مجلة الجباية المحلية وخاصّة منها الفصول 21 و22 و27 قصد تحيين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية مما حال دون ضمان شمولية هذه الجداول وصحّتها حيث لم تتول البلدية طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع الإدارة الجهوية للملكية العقارية ولدى الفروع الجهوية لكل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز. ولم تمكّن هذه الوضعية البلدية من إجراء المقاربات اللازمة للوقوف على العقارات غير المسجّلة بجداول التحصيل لإضافتها.

كما لم تلتزم بلدية قرطاج بأحكام الفصل السابع من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على قيام الجماعات المحلية بإحصاء العقارات الكائنة بترابها كل عشر سنوات والمنشور عدد 4 الصادر عن وزير الشؤون المحلية بتاريخ 11 فيفري 2016 المحدد لأجل موفى ماي لسنة 2016 لإنهاء أعمال الإحصاء الميداني حيث لم تنطلق في عملية الإحصاء الميداني إلاّ خلال شهر جوان 2016. ولم تتمكّن البلدية من استكمال الأعمال الميدانية للإحصاء وهو ما لم يمكّنها من استكمال بقية إجراءات الإحصاء وإدراج نتائجه بجداول التحصيل لسنة 2017.

اتضح عدم شمولية جداول التحصيل بعنوان سنة 2017 إذ تضمّنت جداول التحصيل بعنوان سنة 2017 والمتعلّقة بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية والتي تولّت إعدادها البلدية تباعا 4711 عقارا مبنيا و82 قطعة أرض، في حين أفرز الإحصاء 5164 عقارا مبنيا و175 قطعة أرض.

وقد اتضح أنّ البلدية أعدّت خلال سنة 2018 جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات المبنية وتمّ إرساله إلى القباضة لتثقيله بتاريخ 2018/01/25. ويستشفّ من إعداد جداول التحصيل التكميلية عدم شمولية الجداول الأصلية المعدّة بداية السنة.

واتضح من خلال الاطلاع على محاضر لجنة مراجعة المعاليم البلدية لسنتي 2017 و2018 أنّ البلدية واصلت توظيف المعاليم على عقارات تمّت مصادرتها لفائدة الدولة التونسية بمقتضى المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 والمتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية وذلك خلافا للفصلين 3 و32 من مجلة الجباية المحلية اللذين ينصّان على إعفاء العقارات التي تملكها الدولة من المعاليم الموظفة على العقارات. ويذكر في هذا الصدد عقارا مصادرا والذي تولت البلدية تثقيل المعاليم بخصوصه بعنوان السنوات 2011-2015. وكذلك الشأن بالنسبة إلى عقار متواجد بنهج فيكتور يانوس (أراض مبنية وغير مبنية بعنوان الفترة 2007-2017).

ومن شأن هذه الوضعية تثقيل بقايا الاستخلاص بعنوان المعاليم على العقارات المتضمنة لمبالغ متعلقة بعقارات مصادرة لفائدة الدولة التونسية منذ سنة 2011. وتستدعي هذه الوضعية من البلدية السعي إلى طرح هذه المبالغ غير القابلة للاستخلاص حتى يعكس حسابها المالي حقيقة الموارد المتاحة لها.

ولا تتولّى البلدية تضمين عنوان المطالب بالأداء أو رقم بطاقة تعريفه الوطنية أو معرّفه الجبائي بجدول التحصيل الخاص بالمعلوم على الأراضي غير المبنية وتقتصر في المقابل على إدراج عنوان الأرض ممّا يعسّر عملية استخلاص المعاليم بهذا العنوان.

كما لم تتولّ البلدية إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص.

- **تثقيل المعاليم**

نصّ الفصلان الأوّل و30 من مجلّة الجباية المحلية على أنّه يستوجب بتاريخ غرّة جانفي من كلّ سنة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية. غير أنّ البلدية تولّت إحالة جداول تحصيل المعاليم المذكورة إلى القباضة بتاريخ 02 جانفي 2017. وقد تم تثقيل هذه المعاليم من قبل أمانة المال الجهوية المعنية بتاريخ 04 /2017/01 أي بتأخير بلغ 3 أيام.

- **طرح المعاليم**

صادق المجلس البلدي بتاريخ 2017/03/15 و2017/05/25 على طرح معاليم موظفة على العقارات المبنية وغير المبنية بما قيمته على التوالي 4.859,476 د و10.471,657 د تمت إحالتها على

القابض على التوالي بتاريخ 2017/03/30 و2017/06/08. إلاّ أن أمانة المال الجهوية لم تتولّ الطرح إلاّ بتاريخ 2018/11/26.

2-2-إجراءات استخلاص المعاليم

- **المعاليم على العقارات**

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز تباعا 23 % و6% خلال سنة 2017 .

وتولّت القباضة البلدية خلال سنة 2017 توجيه 1612 إعلاما لما عدده 4711 فصلا وإنذارا وإجراء 3 اعتراضات إدارية بخصوص استخلاص المعلوم على العقارات المبنية. ولا يتوفر لدى القباضة المالية الموارد البشرية والمادية الضرورية لحسن القيام بإجراءات التتبع مقارنة بأهمية مساحة البلدية وعدد الفصول الواجب استخلاصها.

أما فيما يتعلق باستخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد تمّ الاقتصار على توزيع 5 إعلامات بخصوص 82 فصلا أي ما يمثل حوالي 6 % من عدد الفصول المدرجة بجدول تحصيل هذا المعلوم فضلا عن عدم المرور إلى إجراءات التتبع الجبرية على غرار القيام بالعقل والاعتراضات الإدارية. ومن شأن هذه الوضعية أن تضاعف مخاطر سقوط بعض الديون بالتقادم خاصة وأنّ البعض منها يرجع إلى سنة 1997.

وكان على البلدية والقابض السعي إلى استخلاص المعلوم من كلّ المطالبين به وخاصة من الذوات المعنوية المتخلّدة بذمّتها مبالغ هامة على غرار شركتين تخلدت بذمتهما مبالغ فاقت 90 أ.د.

وأفاد القابض أنّ إحدى الشركات غير موجودة بالعنوان ومجهولة المقرّ وحتى المعرّف الجبائي غير متوفر.

- **مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه**

بلغت خلال سنة 2017 التقديرات بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه 366.000 د تم منها تحصيل 333.907.504 د أي ما يمثل 91%. ولا يتوفر

بالبلدية معطيات محيّنة بالنسبة إلى التراخيص الخاصة بإشغال الملك العمومي البلدي والاتفاقيات لرفع الفضلات غير المنزلية لسنة 2017.

أمّا بخصوص الاتفاقيات الإشهارية، فقد تولّت البلدية خلال الفترة 2016-2018 إبرام عقود لمدّة تراوحت بين 3 و5 سنوات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الديون بلغت في موفى سنة 2017 ما قيمته على التوالي 24 أ.د و9,833 أ.د تجاه شركتين.

- **المعلوم على النزل**

تمّ خلال سنة 2017 استخلاص ما قيمته 61.266,702 د بعنوان المعلوم على النزل (ثلاث وحدات). وتجدر الملاحظة إلى أنّ البلدية تواجه صعوبة في استخلاص الديون المتخلدة بذمة فندقين بالجهة. وقد أفادت البلدية أنّه تم خلاص جزءا هاما من هذه الديون.

2-3-الأملاك البلدية الخاصة

لم تتولّ البلدية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسجيل عدد من أملاكها الخاصة على غرار دار الثقافة والروضة البلدية ومقرّ الشعبة سابقا ومطعم وعدد من الأكشاك لدى إدارة الملكية العقارية مما قد يجعلها عرضة للمنازعة من قبل الغير.

واتضح، كما تمت الإشارة إليه في تقرير الدائرة لسنة 2015، وجود أملاك بلدية خاصة كانت موضوعة على ذمة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل لم تتمكن البلدية من استغلالها وهو ما حرمها من تطوير مواردها. ويبين الجدول الموالي العقارات غير المسترجعة إلى موفى سبتمبر 2018.

المنطقة	المساحة (بالمتر المربع)	ملاحظات
شعبة قرطاج بيرصا	57,8	مدرسة الشرطة دون إذن البلدية.
شعبة الهادي شاكر / قرطاج بيرصا	87,5	عقار مشغول حاليا من قبل الأمن العمومي
شعبة قرطاج محمد علي	100	تصرف الخواصّ

كما اتضح من خلال القائمة المقدمة من قبل البلدية أنها لم تتولّ تفعيل الإجراءات المنصوص عليها بالقانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 51977 والمتعلقة بمراجعة معينات

[5] والمتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف.

الكراء بعد ثلاث سنوات من الاستغلال حيث لم تتمّ مراجعة عقود أبرمتها البلدية منذ أكثر من 20 سنة واقتصرت على تطبيق نسبة الزيادة السنوية.

وتواجه البلدية صعوبة في تعديل معين الكراء المتعلق بالمحلّ السكني الذي تملكه (العقد بتاريخ 1967/08/01) علما بأن هناك قضية جارية في الغرض تمّ رفعها من قبل البلدية حيث تمّ الحكم ابتدائيا في معينات الكراء بتاريخ 2018/07/02. وتجدر الإشارة إلى أهمية المتخلدات للفترة 1976-2016 حيث بلغت 55.976,523 د.

كما اتضح عدم تطابق بين المعطيات الواردة بكلّ من الحساب المالي للبلدية وتلك المضمّنة بالاستبيان فيما يتعلق ببقايا الاستخلاص للمحلات التجارية لسنة 2017. وقد اتضح أهمية الديون المتخلدة بذمة 4 متسوغين بلغت تباعا 39.541,356 د و31.817,385 د و19.643,354 د و19.450,723 د. وتجدر الملاحظة إلى أنّه لم يتم إلى موفى نوفمبر 2018 تسوية هذه الوضعيات من قبل البلدية.

II- تنفيذ النفقات

شملت الأعمال الرقابية المتعلّقة بالنفقات تحليل هيكلتها ومديونية البلدية والتصرف في نفقات العنوانين الأول والثاني.

أ-هيكلة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 3.703.014,456 د[6] خلال سنة 2017 متكوّنة أساسا من نفقات التأجير العمومي (2.528.436,042 د) ووسائل المصالح (807.542,559 د) أي ما نسبته تباعا 66% و22% من مجموع نفقات العنوان الأول.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 636.541,130 د[7] تتوزع بين نفقات التنمية والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 332.042.105 د و 304.499,025 د أي بنسب تبلغ تباعا 52% و48%. ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل بلدية قرطاج خلال سنة 2017.

[6] دون الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المأذونة بعنوان فوائض.

[7] دون الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المأذونة بعنوان فوائض.

البيان	المبلغ / النسبة
نفقات العنوان الأول	
الاعتمادات المرسّمة بالميزانيّة (د)	4 709 560,915
المصاريف المنجزة (د)	3 703 014,456
نسبة الإنجاز (%)	% 79
نفقات العنوان الثاني	
الاعتمادات المرسّمة بالميزانيّة (د)	1 440 319,835
المصاريف المنجزة (د)	636 541,130
نسبة الإنجاز (%)	% 44,19

(*) دون الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المأذونة بعنوان فوائض

ويرجع ضعف نسبة إنجاز نفقات العنوان الثاني (44,19 %) أساسا إلى التأخير الذي شهده إنجاز المشاريع الاستثمارية البلدية.

- **خلاص الديون**

قامت البلدية في سنة 2017 بخلاص 118.602,640 د من الديون المتخلدة تجاه مؤسسات عمومية وخاصة وهو ما لا يمثل سوى 50% من الاعتمادات المخصصة لهذا الجانب مثلما يبرزه الجدول التالي :

(بحساب الدينار)

المتخلدات	الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	الاعتمادات المبرمجة	النفقات المنجزة
متخلّدات تجاه الخواص	2201	80	21	25 000,000	10 644,785
متخلّدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	2201	80	20	23 000,000	0,000
متخلّدات تجاه الوكالة البلدية للخدمات البيئية	2201	80	14	89 890,864	82 690,871
متخلّدات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	2201	80	13	6 000,000	5 853,584
متخلّدات تجاه المطبعة الرسمية للبلاد التونسية	2201	80	6	2 812,653	0,000
متخلّدات تجاه الديوان الوطني للاتصالات	2201	80	5	1 040,234	0,000
متخلّدات تجاه الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه	2201	80	4	21 000,000	4 900,000
متخلّدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2201	80	3	41 107,992	0,000
متخلّدات تجاه الشركة القومية لتوزيع البترول	2201	80	2	24 000,000	14 513,400
المجموع		0	0	233 851,743	118 602,640

ولا تعكس النفقات التي تمت تأديتها خلال سنة 2017 بعنوان المتخلدات حقيقة مديونية البلدية التي تفوق 6.535 أ.د منها 4.682 أ.د تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وحوالي 1.337 أ.د تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و132 أ.د تجاه اتصالات تونس.

ب-التصرف في النفقات

مكّن فحص وثائق الصرف وملفات الصفقات من الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بضعف استهلاك الاعتمادات المرصودة وبتنفيذ الصفقات.

1- نفقات العنوان الأوّل

اتضح ضعف استهلاك الاعتمادات المرصودة لبعض النفقات وهو ما يعكس سوء تقدير كلفتها. ويبرز الجدول الموالي بعض الأمثلة:

النفقات	الفصل	الفقرة	الاعتمادات المبرمجة في الميزانية (د)	النفقات المنجزة (د)	الاعتمادات غير المستعملة
استهلاك الماء	2201	2	25000000	0	%100
شراء الوقود لمعدات خصوصية	2201	6	152 527,000	100 686,400	%34
تعهّد وصيانة وسائل النقل	2201	10	140 000,000	88 907,219	%36
كراء المعدّات	2202	30	70 000,000	33 156,800	%53
تعهّد وصيانة معدّات خصوصية	2201	10	55 000,000	24 893,140	%55
مصاريف الوقاية الصحية	3302	25	50 000,000	39 710,000	%21
متخلّدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2201	80	41107,992	0	%100
إكساء العملة وأعوان الاستقبال	2201	23	36 000,000	26 180,000	%27
متخلّدات تجاه الخواص	2201	80	25 000,000	10 644,785	%57
متخلّدات تجاه الشركة القومية لتوزيع البترول	2201	80	24 000,000	14 513,400	%40
متخلّدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	2201	80	23000	0	%100
متخلّدات تجاه الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه	2201	80	21000	4900	%77
الاتصالات الهاتفية	2201	4	17 000,000	5 775,650	%66

النفقات	الفصل	الفقرة	الاعتمادات المبرمجة في الميزانية (د)	النفقات المنجزة (د)	الاعتمادات غير المستعملة
حصص الوقود لفائدة الإطارات المكلفة بخطط وظيفية	2201	6	15473	4290	%72
الاعتناء بالنافورات	2202	40	15 000,000	6 706,877	%55
اقتناء أثاث للمصالح الإدارية	2201	5	15000	4501,7	%70
الحفلات العمومية	2201	36	14 000,000	5 445,700	%61
الاعتناء بالبناءات	2201	10	12 000,000	3 728,250	%69
المطبوعات	2201	14	11 000,000	8 080,931	%27
نفقات استغلال المصب المراقب ومراكز التحويل	2202	30	10 000,000	5 580,341	%44
أتعاب واختبار ومصاريف أخرى	2201	38	10000	0	%100
لوازم المكاتب	2201	13	10000	38,055	%100
حملات التطهير والمحافظة على البيئة	3302	22	10 000,000	0,000	%100
المساهمة لفائدة مركز التكوين ودعم اللامركزية	3303	4	9 550,000	0,000	%100
دفع الخطايا والتعويضات	2201	38	9000	0	%100
تراسل المعطيات	2201	4	8 700,000	3 785,074	%56
الاعتناء	2202	34	8000	1792,42	%78
اقتناء معدّات التصرّف الإداري	2201	8	8 000,000	4 338,503	%46
معاليم جولان	2201	40	7800	0	%100
نفقات الاعتناء المباشرة	2202	45	7 000,000	2 531,202	%64
مصاريف المهمّات	2201	22	7000	1815,167	%74
الاعتناء بحركة المرور وتنظيمها	2202	36	6000	225,5	%96
شراء معدّات صغيرة وصيانتها	2202	34	6000	0	%100
مصاريف إعداد الأمثلة	2201	43	6000	7	%100
مقاومة الحشرات والحيوانات الشاردة	3302	22	6 000,000	0,000	%100
صيانة المنشآت والتجهيزات الرياضية	2202	46	5 000,000	2 787,200	%44
الانتخابات	2201	36	5000	0	%100
التكوين في الإعلامية	2201	28	5000	0	%100

2- نفقات التنمية

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلقت أساسا بالتأخير في إنجاز المشاريع المبرمجة.

➢ عدم استهلاك الاعتمادات المرصودة

المشاريع المبرمجة بعنوان نفقات التنمية	الاعتمادات المبرمجة	النفقات المنجزة فعليا (د)	نسبة الإنجاز (%)
أشغال الصيانة والتعهّد	175 014,000	44 338,500	25
بناء وتهيئة المنشآت والرياضة	160 006,061	0,000	0
أشغال الصيانة والتعهّد	155 589,947	0,000	0
المستودع البلدي	154 424,725	0,000	0
اقتناء وسائل النقل	73 441,973	0,000	0
تهيئة المنتزهات	50 117,301	0,000	0
بناء وتهيئة قاعات الأفراح	50 000,000	29 006,061	58
قصر البلدية	50 000,000	22 184,000	44
دراسات أخرى	36 012,100	13 774,744	38
أشغال الصيانة والتعهّد	22 085,481	0,000	0
دراسة أمثلة التهيئة العمرانية	20 480,000	0,000	0
بناء وتهيئة مآوي السيارات	18 002,981	0,000	0
بناءات إدارية أخرى	16 517,836	0,000	0
نفقات مختلفة	11 598,580	0,000	0
تهيئة وتجهيز الشواطئ	10 031,899	0,000	0
أشغال الصيانة والتعهّد	10 000,000	0,000	0
تعبيد الطرقات	9 139,029	0,000	0
تهيئة وصيانة المقابر	4 762,824	0,000	0
الإنارة العمومية	3 274,739	0,000	0
اقتناء معدّات وتجهيزات أخرى	1 500,000	0,000	0
تركيز شبكة تصريف مياه الأمطار	285,917	0,000	0
بناء وتهيئة رياض الأطفال	0,295	0,000	0

إجابة البلدية

ملاحظات محيّنة ومعدّلة حول أهمّ النّقاط الواردة بتقرير الرّقابة الماليّة لسنة 2017

I- تعبئة الموارد:

1- توظيف المعاليم وإعداد جداول التّحصيل:

أ – **الإحصاء العام للعقارات**: لا يمكن الاستناد على البيانات المتوفرة لدى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه او الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتحيين المعلومات المتعلقة بالعقارات لعدم تحيينها بصورة دورية وفي الإبان وتغيير اسماء مالكي العقارات في حالة انتقال الملكية سواء بالبيع او بالميراث.بل إن المعاينات الميدانية وتجميع المعطيات من الاجوار وغيرهم من الوسائل والآليات الناجعة.

– لم تواجه البلدية صعوبة في إدراج العقارات الكائنة بالمناطق الأثرية بل تمت استشارة إدارة التشريع الجبائي بوزارة المالية في الغرض وتم ترسيم هذه المناطق بجداول التحصيل (حيّ النّسيم وحيّ الشّعابنية والمعلّقة...) بعد تنظيم العمليّة بتسمية الأنهج وترقيم المنازل بصفة مرتّبة [redacted]

– تبعا للجلسات المنعقدة بمقرّ ولاية تونس ووزارة الشّؤون المحلّية والبيئة تمّ التّمديد في آجال الرّزنامة المحدّدة بالمنشور المذكور باعتبار صدوره خلال شهر فيفري ويتضمّن رزنامة تبدا بشهر جانفي.

– تم استكمال إجراءات الإحصاء وإدراج نتائجه وفقا للاتفّاق المسبق مع الوزارة والولاية [redacted]

– لقد تمّ توجيه بلاغ ختم عمليّة الاحصاء خلال شهر سبتمبر 2017 إلى المطبعة الرّسمية للنّشر بالرّائد الرّسمي وإعلان بالصّحف (2017/09/07) مع العلم أنّ بلديّة قرطاج هي الوحيدة والأولى الّتي قامت بنشر ختم الإحصاء في تلك الفترة على مستوى ولاية تونس.[redacted]

– شمل الإحصاء المعلوم على النّزل وهي محدودة في منطقة قرطاج . فضلا على أنّ البلديّة قامت بحصر هذه المؤسّسات بأرقام المعرّف الجبائي ومطالبة القباضة بمتابعة إستخلاصها (الفصول:030180025001/030190001001/040278016101/030176005001).

...//...

ب- طرح المعاليم:

بمناسبة الإحصاء العشري تولّت البلديّة جرد العقارات المصادرة المرسّمة بجدول التّحصيل فعرضتها على لجنة المراجعة خلال سنتي 2017 و 2018 لطرح الدّيون المثقلة بذمّتها بداية من سنة 2011. وقد تمّ عرض ملفّ عماد الطّرابلسي المذكور على لجنة المراجعة في: 2018/12/19 وعلى أنظار المجلس البلدي بتاريخ 22 ديسمبر 2018 والمقترح طرح متخلّداته

وبالنّسبة للأمثلة المدرجة بالجدول فهي فصول مكرّرة لأراضي غير مبنيّة تمّ تشييدها وقد تمّ عرض ملفّ عقاريّة البناء على لجنة المراجعة بتاريخ: 2018/12/19 لإيقاف الفصل وطرح المتخلّدات باعتبارها مرسّمة ضمن فصول بجدول تحصيل العقارات المبنيّة (إقامة الفينيقيّين).

ج- باعتبار أنّ جلّ الأراضي غير المبنيّة تكتسي صبغة أثريّة فإنّ الأراضي المنصوص عليها بجدول التّحصيل والخاضعة للمعلوم تعتبر معلومة ومالكيها معروفين سواء بأرقام بطاقات تعريفهم أو بالعناوين إلاّ بعض الوضعيّات الإستثنائيّة.

د- تعدّ بلديّة قرطاج سنويّا جداول مراقبة للمعلوم على المؤسّسات أمّا فيما يتعلّق بجداول الفارق بين الحدّ الأدنى والمبلغ المستخلص فإنّ منظومة التّصرف في الموارد البلديّة لا تمكن حاليّا من استخراج هذه الجداول وقد تمّ إشعار المركز الوطني للإعلامية بذلك.

2-إجراءات إستخلاص المعاليم:

أ- تثقيل المعاليم:

لا يمكن إحالة جداول التّحصيل في غرّة جانفي لأنّه يوم عطلة رسميّة وتعتبر إحالة الجداول إلى القباضة الماليّة للتّثقيل خلال الأجل المطلوب (الأوقات الإداريّة الجاري بها العمل).

ب- المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة:

رغم أنّ عمليّة استخلاص المبالغ المثقلة ترجع بالأساس إلى قابض الماليّة محتسب البلديّة فإنّ البلديّة سعت لتحسين مردوديّة الإستخلاص بدعوة المتلدّدين في الخلاص (دعوات فرديّة بمقرّ البلديّة) وإعلام كافّة المتساكنين بضرورة خلاص متخلّداتهم.

ج- المعلوم على النّزل:

سعت البلديّة لاستخلاص هذا المعلوم تطبيقا لأحكام الفصل 40 من مجلّة الجباية المحلّية وتمّ خلاص الدّيون المتخلّدة بذمّة

...//...

د- مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي:

بالنّسبة للتّراخيص الخاصّة والإتّفاقيات لرفع الفضلات غير المنزليّة لسنة 2017 سيتمّ مدّكم بها لاحقا إثر تحيين المعطيات المتعلّقة بها بالتّنسيق مع فريق الشّرطة البلديّة والإدارة الفنّية.

أمّا بالنّسبة لاتّفاقيات الإشهار فإنّ الدّيون بلغت 24 أ.د [ ] و 9,833 د [ ] وهي ديون مثقلة لدى القباضة المالية وتمّت جدولتها مع المعنيّين بالأمر (في مرحلة الخلاص حاليّا).

هـ- الأملاك الخاصّة:

وفيما يخصّ العقارات الّتي تمّ ذكرها في التّقرير، ستقوم البلديّة بإجراءات التّسجيل لدى إدارة الملكيّة العقاريّة كما أنّ دار الثّقافة الياسمينة ومقرّ الشّعبة قد وقع تخصيصهما لصالح وزارة الثّقافة.

أمّا بالنّسبة لشعبتي قرطاج بيرصا والهادي شاكر فقد قامت البلديّة بالإتّصال بمصالح وزارة الدّاخلية قصد إبرام عقد تسويغ بالإعتماد على اختبار مصالح وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقاريّة.

وفيما يتعلق بالعقود المبرمة بين البلديّة وعدد من المستوّغين منذ فترة بعيدة لقد سعت البلديّة إلى مراجعتها بالتّراضي إلاّ أنّهم رفضوا وسنقوم بمراجعتها عبر اللّجوء إلى القضاء.

أمّا بالنّسبة لمتسوّغ المحل السّكني (عقد بتاريخ 1967/08/01) فقد أصبح الحكم الإبتدائي نافذا وسيتمّ تثقيل الحكم لدى القباضة الماليّة.

II - حول تنفيذ النّفقات:

1- هيكلة النّفقات:

يرجع ضعف نسبة إنجاز نفقات العنوان الثّاني الّتي كانت في حدود 44,19 % أساسا إلى طول وتعطّل الإجراءات الخاصّة ببعض المشاريع (إعداد كراس الشروط – الإعلان عن طلب العروض...) وكذلك إلى انطلاق الإجراءات في الأشهر الأخيرة من السّنة الماليّة 2017، وأغلب هذه المشاريع انطلقت في الثّلاثي الأوّل من سنة 2018.

2- خلاص الدّيون:

ترجع نسبة خلاص الدّيون المرسّمة بميزانية 2017 إلى حدود 50% من الإعتمادات المبرمجة إلى خلاص بعض هذه الفواتير بالفترة التكميلية في بداية السنة المالية 2018، إضافة إلى محدودية الموارد المحققة وعدم توفر السيولة اللازمة حالا دون خلاصها في الإبّان.

أمّا في خصوص مديونيّة البلديّة والّتي تمّت الإشارة إلى كونها تفوق ستة (06) م.د. فقد تكفّلت الدّولة بمقتضى منشور السّيد وزير الشّؤون المحلّية والبيئة عدد04 لسنة 2017 المؤرّخ

...//...

في:05 ديسمبر 2017 بخلاص مبلغ 6.132.768,733 دينار وذلك من خلال محاضر اعتراف بدين مع المؤسّسات الدّائنة، تمّ توقيعها واحالتها على مصالح الوزارة لتتكفل بتحويل المبلغ المذكور آنفا.

3- نفقات العنوان الأوّل:

في خصوص إشارة التّقرير إلى ضعف استهلاك الإعتمادات المرصودة بالميزانيّة لبعض النّفقات، فإنّ إعداد الميزانيّة تمّ بصفة واقعيّة تتلاءم مع متطلّبات العمل البلدي وحسن سير المصالح بها، غير أنّ محدوديّة استهلاكها يعود إلى حرص الادارة على اتّباع سياسة ترشيد الإستهلاك وعدم إثقال كاهل البلديّة بديون جديدة ويكون استهلاك هذه الاعتمادات بالتّوازي مع السّيولة المتوفّرة والموارد المحقّقة فعليّا.

4- نفقات التّنمية:

تمّت الإشارة إلى التّأخير في إنجاز المشاريع المبرمجة ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة إذ أنّ أغلب هذه المبالغ المضمّنة بالجدول هي عبارة عن بقايا اعتمادات بمشاريع انتهت بها الأشغال من ناحية ومبالغ الحجز بعنوان الضّمان من ناحية أخرى، ولا يمكن أن تمثّل المبالغ المذكورة اعتمادات كافية لإنجاز مشاريع وظيفيّة (تعبيد طرقات 9.139,029 د أو تهيئة وصيانة المقابر 4.762,824 د....).

هذا بالإضافة إلى أنّ عديد المشاريع انطلقت أشغالها في موفّى السّنة الماليّة 2017 وبالتالي فإن خلاص المقاولين يتم تبعا لتقدم الأشغال وبالإعتماد على كشوفات الحساب الوقتي أي في بداية سنة 2018.

وتجدون طيّ هذا جدولا محيّنا لبعض المشاريع وتواريخ انطلاقها (ملحق عدد1).

رئيسة البلدية
حياة بيوض

إجابة القباضة المالية

إلى السيد

رئيس محكمة المحاسبات

غرفة التنمية والبيئة

الموضوع : ردا على التقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية قرطاج.

وبعد،

فيما يخص المهام الموكولة لقابض البلدية من توجيه ومتابعة الإعلامات يعود بالأساس إلى النقص في الموارد البشرية والمادية الضرورية مع العلم وأن القباضة المالية والبلدية معا.

1- عون بلدي وحيد يقوم بـ :

- عمليات الإستخلاصات (المعلوم على العقارات المبنية، الغير المبنية، السندات الوقتية، و غيرها)
- متابعة التثقيلات واستخلاصها
- إعداد الإعلامات
- نسخ كراسات محاسبية يدويا
- مراجعة دفتر الوصلات (وكلاء المقابيض)
- تسليم بطاقات الحالة المدنية
- مراقبة وصرف الحوالات

28-DEC-2018 10:23 RECET. FINANCE. CARTHAGE 71276428 P. 1

- المحاسبية الشهرية والسنوية وكل ما يتعلق بالمحاسبة البلدية.

2 – عدل خزينة وحيد يقوم بـ :

مكلف بالإستخلاص في جميع المراحل من التبليغ إلى التنفيذ ونظرا لعدم وجود خلية استخلاص مهمتها تحضير وكتابة ونسخ وتسجيل الإجراءات التي يقوم بها عدل الخزينة وأن هذا الأخير هو الذي يقوم بها بنفسه وبمفرده في كل من الإستخلاصات البلدية والمالية.

أما فيما يتعلق باستخلاص المعلوم على الأراضي الغير المبنية:

إن ضعف نسبة التبليغ وعدم وجود تتبعات جبرية يرجع إلى :

- العنوان المتوفر بهذا الفصل هو عنوان الأرض البيضاء وليس عنوان مقر المالك.
- عدم وجود هوية المالك (بطاقة التعريف)
- عدم توفر بطاقة إرشادات (المنقولات، الحسابات البنكية، ...).

أما فيما يخص الملاحظة المسافة في الصفحة عدد 9 بالفقرة الأخيرة فإن [redacted] موجودة بالعنوان المتوفر ومجهولة المقر وحتى المعرف الجبائي غير متوفر.

2018 ديسمبر 28